محليات

لا توقيف لمن هاجر بطرق غير مشروعة وعاد إلى حضن الوطن إلا الملاحقين قضائياً.. فقط تسويات إجرائية

مدير إدارة الهجرة والجوازات لـ«الوطن»: منح ٨٢٩ ألف جواز سفر داخل سورية وخارجها وأكثر من ٥٢١ مليون دولار الإيرادات من خارجها

محمد منار حميجو
تصوير: طارق السعدوني

كشف مدير إدارة الهجرة والجوازات في سورية اللواء أحمد خميس أن عدداً من الدول الأوروبية أرسلت وفوداً إلى سورية بهدف التعاون حول ضبط جوازات السفر المزورة، مؤكداً أن معظم جوازات السفر المزورة تتم خارج سورية وأنه من الاستحالة بمكان أن تزور داخل البلاد، معتبراً أن هذه الخطوة تدل على أن دول الاتحاد الأوروبي بدأت تستشعر بخطر تزايد حالات تزوير الجوازات.

وفي حوار مطول مع «الوطن» أعلن خميس أن إيرادات الإدارة خلال العام بلغت ملياراً ونصف مليار قبل صدور القرار رقم ٩٨٠ الصادر عن وزير الداخلية بينما بلغت الإيرادات من خارج البلاد بحدود ٩ ملايين دولار وبعد صدور القرار بلغت إيرادات الهجرة داخل البلاد ملياراً و ٩٠٠ ألف وخارج البلاد أكثر من ٥١٢ مليون دولار بينما بلغت إيرادات الإدارة في العام الماضي ٢٤ مليار ليرة.

وقال خميس: إن الإدارة منحت العام الحالي أكثر من ٨٢٩ ألف جواز سفر داخل وخارج البلاد بمعدل ثلاثة آلاف جواز سفر يومياً، مؤكداً أن إيرادات الهجرة من منح بطاقات الإقامة للعرب والأجانب ١١٠ ملايين ليرة بينما بلغت قيمة مخالفاتها ١٠ ملايين للعرب وأكثر من مليون للأجانب.

ودعا خميس كل المهاجرين السوريين الذين هاجروا بطرق غير شرعية إلى العودة إلى سورية، مؤكداً أنه لا يتم توقيفهم أبداً بل يكلفون إلى الإدارة لتسوية وضعهم إلا الملاحقين قضائياً وهي بدورها تقوم بجميع الإجراءات لتسوية وضع المهاجرين بطرق غير شرعية علماً أن القانون يعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة ويحاسب عليها إلا أن الظروف الراهنة وتهجير الكثير من المواطنين السوريين على يد العصابات المسلحة كانت سبباً في التساهل في هذا الأمر.

وفيما يلي الحوار الكامل مع اللواء خميس:

• سيادة اللواء أولاً نرحب بك في صحيفة «الوطن». بداية الهجرة والجوازات تتعرض لضغط كبير بسبب الإقبال الكبير للحصول على جوازات السفر ما الإجراءات المتخذة لاستيعاب هذا الضغط؟

هناك الكثير من المواطنين سواء كانوا داخل البلاد أم مغتربين يرغبون في الحصول على جوازات سفر وهناك الكثير أيضاً يراجعون الإدارة لتسوية وضعهم والحصول على إقامات وبالطبع فإن الإدارة تمنح جميع المواطنين الجوازات وفق ما هو منصوص عليه بالقانون الذي ينص على أنه لا مانع من منح أي مواطن جوازات سفر كون ذلك يعتبر حقاً شخصياً كفله الدستور في المادة ٣٨ التي نصت بدورها على حرية التنقل للمواطنين ولذلك فإن كل من حصل على جواز سفر يستطيع أن يهاجر من البلاد

ونحن لا نسأل المواطنين إلى أي بلد يغادر؟ أو أنه لماذا أراد الحصول على جواز السفر؟

• هناك من يقول إن المرسوم رقم ١٧ الخاص بمنح جوازات السفر للمغتربين بغض النظر عن الإجراءات يهدف إلى أن الدولة السورية افتقرت إلى القطع الأجنبي فلجأت إلى هذا الموضوع ما ردكم على ذلك؟

بكل تأكيد هذا الكلام ليس دقيقاً، هناك طلب متزايد على جوازات السفر كونه حقاً شخصياً يمنح لأي مواطن بناء على الأوراق الثبوتية التي يقدم الراغب في الحصول على جواز السفر وكما قلت منذ البداية هناك الكثير من المواطنين يرغبون في الحصول على جوازات السفر.

أما فيما يخص موضوع المرسوم التشريعي فهو خاص للمغتربين والذي منح جواز السفر لكل مواطن مغترب بغض النظر عن الإجراءات وهو بالحقيقة مكرمة من الرئيس بشار الأسد ولا سيما أن من حق أي مغترب الحصول على جواز السفر ولو كان مطلوباً للقضاء أو أي جهة أخرى كما أنه يجوز لذويه أن يخرجوا له جواز سفر من داخل سورية أصوله أو فروعه أو من يحملون وكالة مصدقة أصولاً كما أنه يحق له أن يراجع جميع البعثات والدبلوماسيات السورية خارج البلاد للحصول على جواز السفر لمدة سنتين.

• هناك تقارير إعلامية تحدثت عن ٨٠ بالمئة من المهاجرين ليسوا سوريين إلا أنهم يحملون جوازات سفر سورية منها مزورة كيف تعالجون هذا الموضوع؟

في الحقيقة هذا الأمر صحيح لأن الذين يرغبون في الحصول على الجوازات بهدف اللجوء ولا سيما بعد تصريحات المسؤولين الأوربيون عن استيعاب عدد كبير من المهاجرين السوريين ولذلك بدأ الكثير من الأجانب والعرب ولاسيما دول شمال افريقيا مثل المغرب وتونس بالحصول على جوازات سورية مزورة للدخول إلى أوروبا ونحن نعلم أنه تم القبض على شبكة تزور جوازات السفر في العاصمة البلغارية صوفيا وضبط مطبعتين لطباعة الجوازات المزورة وأن سعر الجواز الواحد يتراوح من ٤ إلى ٥ آلاف دولار وللأسف الشديد أن من بين الشبكة سوريين يقومون بهذا الفعل.

إلا أنه من الممكن أن نقول إن القرار ٩٨٠ الصادر عن وزير الداخلية يلعب دوراً كبيراً في الحد من تزوير جوازات السفر كما أن الدول الأوروبية شعرت بالخطر ولذلك أرسلت بعضها وفوداً إلى سورية للاطلاع على الإجراءات المتخذة لضبط حالات التزوير ومن بين تلك الدول السويد والدنمارك والنرويج ونحن بدورنا زودناهم بالمعلومات المتوافرة لدينا وتبين لنا عبر الوفد أن معظم الدول الأوروبية كانت لا تدقق بجواز السفر السوري أو بحامله أو الجهة التي حصل عليه عبرها لذلك أوروبا وقعت بالمحظور والخطر واستشعرت أن هذا الأمر سينعكس سلباً عليها.

• أفهم من كلامك أن معظم حالات التزوير تتم بالخارج وليس داخل سورية؟

إن المعلومات المتوافرة لدينا أنه لا يمكن تزوير جواز السفر داخل سورية إلا بوثائق مزورة وتواطؤ من أحد الموظفين

> **وفود من الدول الأوروبية لضبط منع تزوير جوازات السفر**
>
> **الجوازات السورية الممنوحة سليمة والتزوير تم ببعض الدول عبر مطابع بقصد الإتجار**
>
> **سرقة ١٤ ألف جواز سفر في إدلب والرقة ودير الزور**
>
> **مشروع لتطوير منظومة إصدار جوازات سفر بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة**

وهذا يستحيل أن يحدث، هناك مطابع خارج سورية يتم عبرها تزوير الجواز أما في الداخل فلا يوجد ذلك، ونحن قبل الأزمة كنا نطبع بفرنسا ولديها نسخة عن الجواز السوري لذلك من السهولة بمكان أن تهرب فرنسا نموذج الجواز السوري أو المطابع التي تطبعه لأي دولة أوروبية. وللأسف الشديد هناك الكثير من الأخبار تنشر عبر وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي وتكون غير واقعية ومنها قصة رئيس وزراء هولندا أنه حصل على جواز سفر مزور. إلا أننا راجعنا البيانات لدينا فتبين لنا أنه حصل عليه من خارج سورية ولم يحصل على الجواز عبر الإدارة نهائياً.

من جهة ثانية إن الإجراءات المتبعة في الإدارة للحصول على جواز السفر دقيقة جداً لدرجة أن الأوراق الثبوتية المقدمة يتم تدقيقها عبر شبكة مرتبطة مع إدارة النفوس ولا سيما فيما يتعلق بالهوية وإخراجات القيد ولا سيما أننا نعلم أن هناك الكثير من الهويات سرقت لذلك فأنه يتم تعميم هذه الهويات على كل الجهات المختصة ومنها إدارة الهجرة والجوازات.

• كيف تتواصلون مع الدول الأوروبية وغيرها لمنع هذه الظاهرة أو الحد منها؟

ما أريد أن أقوله إننا محاربون من معظم الدول الأوروبية وهم أعداؤنا، ولاسيما أنهم يخوضون حرباً من نوع آخر عبر الهجرة لأنها تستنزف الطاقات البشرية وتفتح الباب لتهريب رؤوس الأموال السورية وخسارة الكفاءات من أطباء ومهندسين ولا سيما أن قارة أوروبا تعتبر هرمة وفئة الشباب لديها في انخفاض لذلك فتحت أبواب الهجرة بهذا الشكل.

• يتهمون الدولة السورية بأنها تعمل على تفريغ الشباب ما ردكم على ذلك؟

هذا الأمر بكل تأكيد غير صحيح هناك لجنة شكلت لدراسة واقع الهجرة بناء على مذكرة رفعها وزير الداخلية إلى الحكومة التي بدورها وافقت على تشكيل اللجنة والمكونة من عدة وزارات التي درست واقع الهجرة وهنا لا بد أن أقول إن منح أي جواز سفر لا يتم إلا وفق القانون وأن توجيهات وزير الداخلية كانت دائماً وفق القانون وعدم مخالفته ما دام الشخص توافرت لديه شروط الحصول على جواز السفر فلماذا لا نمنحه إياه؟ فنحن لا نخالف القانون أبداً.

• هل هناك إحصائيات متوافرة لديكم عن التزوير؟

ليس لدينا معلومات عن عدد حالات التزوير داخل سورية بينما خارجها فإننا يجب أن نسأل الدول الأوروبية عن ذلك. نعم هناك نحو ٦ آلاف جواز سفر من إدلب و٤ آلاف من الرقة ومثله أيضاً في دير الزور واستطعنا ضبط العديد من الأشخاص الذين يستخدمون هذه الجوازات المسروقة كما أننا عممنا عبر الانتربول الدولي الذي يضم ١٦٧ دولة الجوازات المزورة لاتخاذ الإجراءات اللازمة إلا أن هناك دولاً تريد أن تفشل الدولة السورية بهذا العمل كما أن هناك معلومات متوافرة لدينا أن مكاتب في تركيا تعمل على صنع جوازات مزورة.

• كيف تتعاملون مع المواطنين القاطنين خارج سيطرة الدولة؟

هناك مراكز نظامية كانت منتشرة إلا أن بعضها أصبح تحت سيطرة المسلحين والكثير من المواطنين يغادرون عبر طرق غير شرعية ولذلك فنحن ندعوهم للعودة وأن إدارة الهجرة تسوي وضعهم بشكل نظامي في حال لم يكونوا مطلوبين بقتل أو للقضاء كما أننا مستعدون لاستقبالهم، من جهة ثانية لدينا معابر نظامية يعبر من خلالها المواطنون الحاصلون على جوازات سفر نظامية.

• ما خطة الإدارة مستقبلاً لتطوير إصدار جوازات السفر؟

إن إدارة الهجرة لم تألُ جهداً من البداية في تطوير منظومة إصدار جوازات السفر وهي حالياً بصدد تطوير منظومة إصدار جوازات السفر عبر مشروع بلغت قيمته ٨٠٠ مليون ليرة لمنح جواز سفر بمواصفات عالية جداً من حيث تحسين جودة الورق كما أنه تم تطبيق نظام الدور وأصبح إلكترونياً وكما أن من أهم المشاريع الحالية أتمتة فرع الجنسية وفرع المحفوظات كما أننا أصدرنا في ٢٠١٤ قانون تنظيم إقامة العرب والأجانب حيث أصبح هناك إيرادات للإدارة بفضل القانون السالف الذكر حيث بلغت قيمة الإقامات ١١٠ ملايين والمخالفات المفروضة على العرب ١٠ ملايين بينما بلغت قيمة المخالفات المفروضة على الأجانب مليوناً فقط.

كما أننا منحنا هذا العام أكثر من ٨٢٩ ألف جواز سفر وبلغت إيرادات الإدارة في العام الحالي قبل صدور القرار ٩٨٠ ملياراً ونصف المليار داخل البلاد أما خارجها بلغت بحدود ٩ ملايين دولار وبعد صدور القرار بلغت قيمة الإيرادات داخل سورية أكثر من مليار بينما خارجها أكثر من ٥١٢ مليون دولار.

شعبان لـ«الوطن»: ٨٨ ألف طالب في جامعة تشرين و١٢٠٠ أستاذ لتدريسهم

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكّد رئيس جامعة تشرين الدكتور هاني شعبان في لقاء خاص مع «الوطن» سلّط فيه الضوء على المنهج العملي للجامعة واستيعابها للعدد الكبير من الطلبة مؤخراً حيث وصل عدد الطلاب الوافدين إلى جامعة تشرين من المناطق الساخنة إلى ٧ آلاف طالب تقريباً (٥ آلاف من جامعة حلب مع ١٤ منسقاً، ٩٠٠ من جامعة الفرات مع ٧ منسقين، ٥٠٠ من جامعة البعث مع ٤ منسقين) على حين وصل عدد الطلبة المسجلين بما فيها عدد الكليات المحدثة بطرطوس (مع نهاية العام الدراسي الماضي قبل افتتاح جامعة طرطوس) المرحلة الجامعية الأولى « تعليم عام+ تعليم موازٍ» إلى ٨٨٤٠٦ طلاب، وعدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا «تعليم عام +موازي» ٣٢١٤ طالباً وطالبة، وعدد الطلبة المسجلين في مختلف برامج التعليم المفتوح ٣١١٨٢ ألفاً، وعدد الطلبة المسجلين (تعليم عام+موازي) في المعاهد التقانية الملحقة لجامعة تشرين ٦٣٣٨ طالباً وطالبة.

كما بيّن الدكتور شعبان أن عدد الكليات في الجامعة: ١٧ كلية و٣ معاهد عليا و٧ معاهد تقانية. أما المنشآت والمدارس التابعة للجامعة فهي مشفى الأسد الجامعي الذي يضم اختصاصات مختلفة ويحتوي على ٢٥٦ سريراً، ومشفى تشرين الجامعي الذي يشكل مدينة طبية متكاملة. إضافة إلى مزرعة بوقا، ومزرعة فديو، ومركز الشهيد باسل الأسد للحاسبات الإلكترونية، والمدينة الجامعية، ومديرية الكتب والمطبوعات، ونادي الهيئة التعليمية.

وأشار رئيس الجامعة إلى المدينة الجامعية التي تضم /٢٢/ وحدة سكنية، ويتم إنشاء وحدة سكنية جديدة وهي في مراحلها الأخيرة حالياً، وقد تم استيعاب أغلبية الطلاب والطالبات الذين تقدموا إلى السكن بنسبة ٨١,٦٪ من المتقدمين. حيث تقدم ٦٢٦٦ من الذكور وتم تأمين السكن لـ٤٢٦٣ طالباً منهم بنسبة ٦٨٪، وتقدمت ١٠٧٧٦ طالبة فتم تأمين السكن لـ١٠٦٢٥ منهن بنسبة ٩٨٪. إضافة إلى بطاقات الضيوف التي تم تأمينها لجميع الإناث بنسبة ١٠٠٪ من المتقدمات ٤٣٣١ طالبة، وأغلبية الذكور المتقدمين ١١٢٠ طالباً.

بالمقابل بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية الإجمالي ١١٩٨ موزعين على الشكل التالي: الأساتذة (٣١٧) – الأساتذة المساعدون (٢٩٦) – المدرسون (٥٨٥). كما بلغ عدد أعضاء الهيئة الفنية الإجمالي (٧٨٥)– عدد المعيدين الإجمالي (٦٢٢) موزعين على الشكل التالي: على رأس العمل (١١٥) – قيد الإيفاد (٢٢) – موفد داخلي (١٣٤) – موفد خارجي (٣٥١).

القادري: ٤٠٠ ألف عامل يحملون بطاقة التأمين ويعانون منها

رجاء يونس

أكد رئيس اتحاد نقابات العمال جمال القادري أن اللجان النقابية هي المحور الأساسي في العمل النقابي في الإدارات وعليها نقل مشكلات واحتياجات العمال إلى الجهات النقابية والإدارية العليا.

وأشار القادري خلال لقائه اللجان النقابية والكوادر العمالية بجامعة دمشق ووزارة التعليم العالي والمشافي التعليمية إلى أن الهدف الأول الذي يسعى إليه الاتحاد هو تعديل قانون التنظيم النقابي بعد أن تم إدراك أن إمكانيات هذه اللجان ليست بالمستوى الذي يمكنها من مواجهة ما هو مطلوب ما يتطلب إعطاء هذه اللجان دوراً أكبر، لافتاً إلى أنه بعد انقضاء نحو ٨ أشهر على بدء الدورة النقابية ما زال بعض أعضاء اللجان يطالبون بدور غير قادرين على انتزاعه أو ممارسته في إدارتهم، وشدد القادري على ضرورة أن تأخذ اللجان النقابية دورها في الوقت الراهن، معتبراً أن وجود اللجان النقابية لا يشكل تطفلاً على الإدارات وليس منة منها لأن مهامها محددة بموجب القانون لممارسة دورها في الرقابة الشعبية على الإدارة ورصد مكامن الخلل والفساد ومخالفة القوانين والأنظمة، وفي معرض رده على استفسارات ومداخلات الحضور أوضح القادري أن موضوع عدم رفع طبيعة العمل والتعويضات يعود إلى ظروف موضوعية بسبب تداعيات الأزمة وأن مشكلة التأمين الصحي يعاني منها نحو ٤٠٠ ألف عامل يحملون بطاقة التأمين يعانون منها، مشيراً إلى أن اجتماعاً عقد منذ عشرين يوماً للمجلس الأعلى للتأمين الصحي تمثل فيه اتحاد العمال طرحت فيه كل مشكلات التأمين، مؤكداً أنه إذا لم يتحسن واقع التأمين فسيتم رفع الصوت والمطالبة بإلغائه والعودة إلى الأنظمة القديمة، وعما يتعلق بتثبيت عقود تشغيل الشباب والعاملين المؤقتين في المؤسسات بيّن القادري أن التثبيت مرهون بوجود شواغر في ملاك المؤسسات وصدور الملاكات الجديدة غير وارد ولا أحد ينتظر إصدارها ويجب ألا تصدر، مسوغاً ذلك بوجود مليون و٢٠٠ ألف عامل في الدولة إن صدرت ملاكات جديدة فستستوعب ٥٠٠ ألف عامل والـ٧٠٠ ألف الموجودون على رأس عملهم بهذه الحالة سوف يفقدون عملهم أو تتغير طبيعة عملهم ولهذا لا إمكانية في ظل الواقع الراهن لإصدار ملاكات جديدة.

معاصر العنب تبدأ إنتاج عسل الفقراء في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

بدأت معاصر الدبس في السويداء تستقبل إنتاج المزارعين من العنب ليفرض دبس العنب وجوده كمادة مغذية تضاهي العسل وهذا ما دفع جميع المواطنين وأصحاب المعاصر إلى تسميته بعسل الفقراء.

ويؤكد رئيس اتحاد الحرفيين في المحافظة ناجي الحضوة قيام الاتحاد بتزويد المعاصر بمادة المازوت بعد الجولات الميدانية إلى كل معصرة من معاصر المحافظة والبالغ عددها ٢٣ معصرة حديثة تتوزع بين منطقة السويداء بواقع ٩ معاصر ومثلها في شهبا و٥ معاصر في صلخد لمعرفة حاجتها من المادة موضحاً أنه يتم تزويد كل معصرة من المعاصر بمادة المازوت أسبوعياً للحؤول دون توقف العمل وخسارة المزارعين لمحصولهم لأن التأخير في عمليات العصر يؤدي إلى تلف المادة علما أن كثيراً من المعاصر لم تطلب مخصصاتها من المازوت وخاصة في منطقة صلخد.

هذا وتكمن أهمية دبس العنب لما له من فوائد طبية عديدة تتمثل بتنشيط الدورة الدموية وعمل الكبد وإزالة اليرقان وتقوية المصابين بفقر الدم ونظرا لما يتميز به من صفات وخواص طبيعية إلا أن عصيره والمنتج طبيعيا ١٠٠٪ لم يجد له طريقاً تسويقياً داخلياً في المحافظة أو خارجية على حد سواء، رغم أن صناعة الدبس من الصناعات المميزة في المحافظة نظرا لتوافر مادته الأولية من العنب وانتشار المعاصر القديمة في عدد من القرى التي مازالت تعمل بكامل طاقتها، هذا ويقدر متوسط إنتاجها السنوي بـ٤٣٠ طناً من الدبس ويؤكد أصحاب المعاصر القديمة في قرية عرمان أن عمر معاصرهم تجاوز الـ٥٠ عاماً إلا أنهم قاموا بتجديد وتحديث أحواض النحاس التي يتم غلي عصير العنب فيها مؤكدين أن دبس معاصرهم التقليدية يلاقي إقبالا كبيراً من قبل الأهالي داخل البلدة وعلى مستوى المحافظة فقط حيث تجري عملية العصر عن طريق مكابس يدوية لا تسمح بسحن بذرة العنب.

ويشير مدير الزراعة المهندس بسام الجرمقاني إلى أن تسويق مادة العنب يقتصر في المحافظة على معمل تقطير العنب لذلك يضطر العديد من المزارعين الذين لا يرغبون في توريد محصولهم إلى المعمل أو لعدم استقبال المعمل لجميع الكميات لبيع قسم كبير من إنتاجهم على الأرصفة نظراً لعدم وجود سوق هال في المحافظة إضافة إلى عدم امتلاك الكثير منهم إمكانية تحويل المنتج إلى صناعات غذائية مؤكداً أهمية تشجيع الصناعات المنزلية للعنب والتي يكثر الطلب عليها في الأسواق من مادة الدبس الناجمة عن عصير العنب أو الزبيب والذي تقدر نسبة العنب المستخدمة في صناعته بحوالي ٨,٨٧٪ من إجمالي الإنتاج السنوي.

كسرت الأشجار والأرمات وقطعت الشوارع

نصف ساعة من الأمطار الغزيرة كشفت سوء الصرف الصحي بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

نصف ساعة –بل أقل بخمس دقائق– من الأمطار الغزيرة المصحوبة بعاصفة شديدة، كانت كفيلة بكشف سوء المصارف المطرية في حماة، التي ضاقت على تصريفها، وسببت إرباكات كثيرة للحركة المرورية، وقطعت شوارع رئيسية، ما شل حركة السرافيس المنطلقة من حماة باتجاه المدن الواقعة شرقها وغربها، ما أخر الموظفين عن بيوتهم.

فعند الواحدة من بعد ظهيرة أمس، شهدت حماة عاصفة غزيرة الأمطار، التي سرعان ما استقرت –كما هي العادة– في المناطق المنخفضة وقطعت الشوارع الرئيسية في دوار الكرة الأرضية بالقرب من مشفى الحوراني وكراج البولمان، وعلى دوار باب طرابلس، وبالقرب من مقر مجلس المدينة الجديد ونقابة المعلمين، وعلى دوار المنطقة الصناعية، الأمر الذي شلّ الحركة المرورية لأكثر من ساعة، حيث /همدت/ سيارات كثيرة وسرافيس عديدة نزل ركابها وشمّروا عن أرجلهم حتى ركبهم، ودفشوها، بينما هرعت بعض آليات مجلس المدينة لتسليك الطرقات وما سلّكتها إلا بشق النفس!!.

والسؤال الذي طرحه المواطنون الذين كنا معهم ساعة حصارهم المطري مفاده: لماذا كلما أمطرت السماء تغرق الطرقات الرئيسية بالمياه وتقطع حركة السير؟.

ولماذا لا تعزل الورشات الفنية المصارف المطرية قبل موسم الهطل المطري؟.

ولم ندفع نحن ثمن تقاعس الجهات المحلية عن القيام بواجبها استعداداً للأمطار؟.

ونحن نحيل هذه الأسئلة إلى مجلس مدينة حماة، بعدما أعيتنا الحيلة في الاتصال بأي مسؤول فيه ليجيبنا عنها.

وأما في سلمية، فقد كسرت العاصفة المطرية أشجاراً معمرة وخاصة في المخبز الآلي الذي تضررت /عجنته/ أيضاً ما اضطر لإتلافها، كما كسر العديد من الآرمات الضوئية والحديدية والبلاستيكية على جانب الطريق العام حماة –سلمية، وضمن المدينة أيضاً.